وقلب الضمة التي قبل الواو كسرة ولما لم تبق الواو التي هي علامة الرفع صار اعرابه
في حالة الرفع تقديريا واما في حالتي الجر والنصب فاعرابه لفظي لبقاء اليا التي هي الاعراب
في الحالتين لان ادغامها لا يخرجها عن حقيقتها فان قيل هلا كان اليا المنقلب عن الواو
في مسلموي علامة للرفع كما كان علامة للجمع اجيب بان الواو علامة للجمع من حيث انه
حرف علة وهو باق وعلامة للرفع من حيث خصوصيته وهي لم تبق فان قيل
خصوصية الواو وان لم تبق لكن بقي بدلها وهي خصوصية اليا فلم لا يجوز ان يكون
معربا بالاعراب اللفظي في حالة الرفع لوجود بدل خصوصية الواو كما انهم حكموا
على غير المنصرف في الجر وجمع المونث السالم في النصب بالاعراب اللفظي
لوجود البدل فيهما وهو الفتحة والكسرة قلت اجيب بان الواو في حكم
الموجود اما لان المقدر الاصح معتبر قطعا واما لان الزايل بالاعلال في حكم
الباقي واذا كان كذلك يكون الاعراب باليا التقديري لانا نعني بالاعراب التقديري
ما هو في حكم الموجود فلو كان خصوصية اليا اعرابا لكان لكل كلمة اعراب
تقديري ولفظي ولم يوجد مثله بخلاف الكسرة والفتحة فيهما فانهما ليستا
في حكم الموجود ومثال ما يقدر فيه الاعراب للتعذر المثنى والجمع حال
الحكاية كقولهم دعنا من تمرتان في جواب الك تمرتان او يكفيك تمرتان
ونحو ذلك ومعناه دعني من هذا الحديث ولو قيل من تمرتين لم يود هذا
المعنى وكقولك من الزيدين لمن قال ضربت الزيدين وما ذكرنا من كون
اعراب نحو مسلمي مقدرا هو ما صرح به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك
خلافا لمن ادعى انه لفظي ومن كون التقدير فيه للاستثقال هو ما صرح
به ابن الحاجب ومن تبعه واعترض عليه بان التلفظ باعراب مسلموي
قبل الاعلال مستثقل وبعده متعذر وكذا اعراب نحو الفتى فانه قبل
الاعلال مستثقل وبعده متعذر فلم جعل اعراب نحو الفتى من المتعذر
ونحو مسلمي من المستثقل واجيب بان اعراب نحو الفتى قبل الاعلال
بالحركة ونقلها يوجب ابدال حرف باخر فلما قلبت الواو الفا تعذر الاعراب
لعدم قبول الالف شيئا من الحركات فالتقدير في نحو الفتى للتعذر

لا

٨

لا لاستثقال الحركة لان ثقلها لا يوجب تقديرها بل ابدال حرفها بحرف اخر
فجعل مما تعذر واما مسلمي فاعرابه قبل الاعلال بالحركة ونقله مما يوجب تقديره
فالتقدير في مثله للاستثقال لا للتعذر فوضح الفرق بينهما فان قلت ثقل
الحركة في نحو قاض يوجب الاسكان وتقدير الحركة فلا يصح قولك وثقلها
يوجب ابدال الحرف لا الاسكان قلت اجيب بان المراد الثقل المعهود
وهو الثقل الحاصل بتحريك حرف العلة وانفتاح ما قبله هذا وقال الاستاذ
شيخنا واعلم ان المصنف يعني ابن الحاجب حكم بالتعذر في عصا بعد
الاعلال والقلب وبالاستثقال في مسلمي وفيه تحكم لم يظهر له وجه وجيه
فليتامل انتهى ويجري كل من الاعتراض والجواب في تقدير اعراب المقصور
نحو قاض للتعذر والمنقوص للاستثقال مع انه فيهما قبل الاعلال مستثقل
وبعده متعذر ويفهم ايضا ان الحركات لا تقدر في غير ما ذكره لان تخصيص
الشي بالذكر يفيد نفي الحكم عن غيره وهو غير مسلم بل تقدر الحركات الثلاث
ايضا في الحرف المسكن للادغام نحو وقتل داود جالوت وترى الناس
سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو حيان في شرح التسهيل وفي المحكي في
نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن
زيد لمن قال مررت بزيد على راي البصريين وعلى الاصح عندهم وحالة
الرفع فيها حركة حكاية لا اعراب ووجه تقدير اعرابه اشتغال
محله بحركة الحكاية وفي ما سكن اخره في حال الوقف نحو جاء زيد
ورايت زيد على لغة ربيعة ومررت بزيد وفيما اشتغل اخره بحركة
الاتباع بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام وفي
المضاف ليا المتكلم نحو غلامي ولعل المصنف لم يعد ذلك لانه بصدد
بيان الاعراب التقديري الثابت للاسم في ذاته وافهم ايضا انه لا يقدر
السكون وليس كذلك بل يقدر السكون في اربعة اشيا بل في ستة اشيا
كما يعلم مما ياتي احدها ما كسر لالتقاء الساكنين نحو لم يكن الذين كفروا والثاني
المهموز اذا ابدل لينا محضا على اللغة الضعيفة كما تقدم الثالث لم يلد

مخطوطات ... الرياض
Copyright © King Saud University